الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

السبت 16 شوال 1426 هـ 19 نوفمبر 2005 العدد 9853

بريد طباعة

محافظ الهيئة العامة للاستثمار السعودية: عقدنا مع «أنتل» يعمل على نمو قطاع تقنية المعلومات

عمرو الدباغ لـ الشرق الاوسط : أنهينا بيروقراطية الأجهزة الحكومية بتوقيع 17 اتفاقية تضمن تحسين المناخ

حوار: زيد بن كمي

أكد عمرو الدباغ محافظ الهيئة العامة للاستثمار في السعودية ان الهيئة تعمل على تذليل كافة العقبات التي تقف أمام المستثمرين سواء السعوديين أو الأجانب، وذلك بتحسين المناخ الاستثماري السعودي وحل كافة العقبات التي تواجهه والتي من اهمها البيروقراطية التي تعيشها بعض الدوائر الحكومية في البلاد، مشيراً إلى ان الهيئة عملت على توقيع 17 اتفاقية مع الأجهزة الحكومية المعنية بالاستثمار، والتي تضمنت آليات عمل محددة لحل معوقات الاستثمار، والتي رافقها صدور أمر خادم الحرمين الشريفين بتطبيق تلك الاتفاقيات، والرفع للمقام السامي بشكل ربع سنوي عن نتائج تنفيذ الهيئة لهذه الاتفاقيات وما تم إزالته من معوقات، مشيراً إلى أن تنفيذ اتفاقيات تحسين مناخ الاستثمار بالفاعلية المطلوبة يستوجب جهدا أكبر من توقيع الاتفاقيات، ومن المؤمل أن يؤدي ذلك إلى تحقيق تحسن تدريجي، وتطور ملموس في مناخ الاستثمار في السعودية.

وذكر الدباغ في حوار مع «الشرق الأوسط» في مكتبه بالرياض أن العقد الذي أبرمته الهيئة مع شركة انتل العالمية الأسبوع الماضي لإنشاء شركة برأس مال 375 مليون ريال (100 مليون دولار) سيعمل على مساعدة الشركات في قطاع تقنية المعلومات ونمو هذا القطاع في السعودية، وإنهاء معاناة تلك الشركات مع البنوك المحلية والتي عادة لا تقرضها البنوك لعدم وجود أصول ثابتة لها، وتحدث الدباغ عن المشاكل التي تواجه الهيئة والتدفقات الاستثمارية والخطط المستقبلية لجذب الاستثمارت إلى السعودية وهذا هو نص الحوار: > أعلنت الهيئة وشركة إنتل كابيتال Intel Capital عن توقيع مذكرة تفاهم للتعاون على إنشاء شركة رأسمالها 100 مليون دولار للاستثمار في شركات التقنية السعودية، ما أهمية الشركة الجديدة؟

ـ تنبع أهمية الشركة بصورة أساسية من كونها شركة استثمار في رأس المال الجريء لمساعدة الشركات في قطاع تقنية المعلومات والتي عادة لا تقرضها البنوك لعدم وجود أصول ثابتة، حيث أن أصول هذه الشركات تعتمد بالدرجة الأولى على تطوير أفكار وقدرات إبداعية للأفراد.

> لماذا تم اختيار شركة إنتل كابيتال Intel Capital تحديدا؟

ـ شركة إنتل هي أحد أهم شركات التقنية في العالم، ولها باع طويل في تسخير مواردها والتي تزيد على 4 مليار دولار للاستثمار في رأس المال الجريء. وما يميز شركة إنتل هو أن منتجاتها تعمل في جميع أجهزة الكومبيوتر بغض النظر عن الشركة المصنعة فهي بذلك تخدم أكبر شريحة في القطاع، أي أن تقنية إنتل محايدة ويمكن للعديد من الشركات في السعودية الاستفادة منها.

> ما هو دور إنتل في مجال عمل الشركة الجديدة؟

ـ دور إنتل منصب على تقديم الاستشارات الفنية والإدارية للتأكد من أن عمل الشركة الجديدة ومنهجيتها في الاستثمار تتوافق مع المواصفات العالمية. كما أن إنتل لها الحق في الاستثمار المباشر في جميع الشركات التي تشترك فيها الشركة الجديدة مما يعطي الشركة الجديدة زخما عالميا لجلب المزيد من الاستثمارات.

> ما تم توقيعه أخيرا هو مذكرة تفاهم. أين هي الاستثمارات؟

ـ طريق الألف ميل يبدأ بخطوة.. والشركة الجديدة سوف تساهم في استحداث آلية تمويل جديدة، حيث ستضع أسس تمويل الشركات في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات في السعودية وهو قطاع كبير وواعد وينطوي على فرص استثمارية كبيرة. وبعد وضع هذه الآلية، سيصبح من السهل استقطاب الاستثمارات بناء على أسس واضحة ودراسات مجدية.

> اعلنت الحكومة السعودية طرح العديد من القطاعات للتخصيص والتي تبلغ 20 قطاعاً فهل تم التنسيق معكم لترويج الاستثمار في المشاريع؟

ـ يتضمن برنامج التخصيص في السعودية فرصا استثمارية في غاية الجاذبية للمستثمرين، حيث أن من أهم الأهداف التي نصت عليها استراتيجية التخصيص دفع القطاع الخاص نحو الاستثمار والمشاركة الفاعلة في الاقتصاد الوطني، وزيادة حصته في الناتج المحلي، بما يحقق نمواً في الاقتصاد الوطني، وتوسيع نطاق مشاركة المواطنين في الأصول المنتجة، وتشجيع رأس المال الوطني والأجنبي للاستثمار محليا. ويتولى المجلس الاقتصادي الأعلى الموقر مسؤولية الإشراف على برنامج التخصيص ومتابعة تنفيذه بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، وقد شكل المجلس لجنة التخصيص وذلك للقيام بالأعمال والمهمات اللازمة لأداء المجلس لمسؤولياته وممارسته لاختصاصاته فيما يتعلق بالتخصيص. وقد أصدر المجلس استراتيجية للتخصيص متضمنة قائمة بالمرافق والأنشطة والخدمات المستهدفة للتخصيص وعددها عشرون مرفقاً ونشاطاً، وبحيث تعد الجهة المشرفة على كل نشاط يتقرر تخصيصه برنامجاً تنفيذياً لذلك. ويتم التنسيق بين الهيئة العامة للاستثمار وتلك الجهات لترويج الاستثمار في تلك القطاعات وإيجاد البيئة الاستثمارية المناسبة لجذب المستثمر السعودي والأجنبي لها.

> هل لديكم مباحثات مع الحكومة لخفض القائمة السلبية وإدخال بعض الأنشطة التجارية في الاستثمار الأجنبي؟

ـ قائمة الأنشطة المستثناة من الاستثمار الأجنبي تصدر من قبل المجلس الاقتصادي الأعلى بناء على اقتراح من الهيئة، وتتم مراجعة هذه القائمة دورياً. وبموجب المراجعة الدورية فقد تم إخراج بعض الأنشطة من القائمة مثل نشاط الاتصالات المتنقلة (الجوال)، وخدمات التأمين. وهناك جهود حثيثة لتقليص هذه القائمة من أجل فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية والمشتركة في المزيد من القطاعات وذلك بما يتفق مع عروض المملكة في إطار اتفاقية الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية.

> أعلن قبل 4 سنوات عن السماح للمستثمرين الأجانب الاستثمار في العقار وكذلك الاستثمار في جازان إلا أنه لم يفعّل حتى الآن ولم تستقطب أي استثمارات أجنبية تذكر. هل لديكم خطة لتفعيل تلك الاستثمارات فيها؟

فيما يتعلق بالاستثمار في العقار فقد تم تفعيل النظام، وقامت الهيئة بالترخيص لعدد من الشركات الأجنبية في مجال الاستثمار العقاري.

أما في ما يتعلق بالشق الثاني من السؤال فقد تضمنت استراتيجية الهيئة العامة للاستثمار العمل على تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، إذ تدرك الهيئة أهمية أن تصل نشاطات الاستثمار إلى جميع مناطق المملكة، بما يتواءم مع الميزات الاستثمارية النسبية الكامنة في كل منطقة حيث تختلف كل منطقة عن باقي مناطق المملكة من حيث المقومات الاقتصادية والمزايا النسبية. وستضع في اعتبارها أن توزيع نشاطات الاستثمار سيخدم غرضاً اجتماعياً هاماً

يتمثل في تطوير جميع المناطق وجعلها بيئات حيوية لسكانها ومشجعة لاستقرارهم فيها والحد من الهجرة إلى المناطق الأكثر نمواً.

وانطلاقاً من أهمية بعض المواقع الجغرافية في تنمية الاستثمار، ستعمل الهيئة على تفعيل الأداء الاستثماري لعدد من مدن ومحافظات المملكة بهدف زيادة النشاط الاستثماري وتحقيق منافع اقتصادية للمستثمرين. وفي إطار هذا التوجه ستعمل الهيئة في المرحلة الأولى على تفعيل دور كل من تبوك في الشمال، ورابغ في الغرب، وجازان في الجنوب وجعلها نقطة انطلاق لصناعات تصديرية لكل من اليمن وبلدان القرن الأفريقي، وبذلك يمكن الاستفادة القصوى من الموقع الجغرافي لجازان وعدم الاعتماد فقط على حجم السوق المحلية بل تشجيع استثمارات في مشاريع اقتصادية قائمة على التصدير.

> ما هي أبرز الخطط التي ستنطلقون منها لجذب الاستثمارات للسعودية والتي من أهمها البرامج الترويجية، وهل تسعون إلى إيجاد تعاون بينكم وبين المنظمات الدولية لتفعيل الاستثمارات في السعودية؟

- إضافة إلى التركيز على تشجيع الاستثمار المحلي تم تكثيف جهود الهيئة في الترويج للاستثمار الأجنبي، مع تبني فلسفة جديدة حيث التركيز على الندوات المتخصصة والمقابلات المباشرة مع رؤساء وصناع القرار في أهم الشركات العالمية ومناقشة مشاريع ومبادرات محددة معهم إذ ان هذا الأسلوب أكثر جدوى من الترويج للاستثمار بشكل عام. وفي إطار جهود الترويج عالميا للاستثمار في المملكة، تم إصدار مجلة عالمية دورية اسمها (THINK) وتهدف إلى التعريف والتسويق للاستثمار في المملكة، ويتم توزيعها على رؤساء أكبر 500 شركة في العالم.

وحول التعاون مع المنظمات الدولية فقد تم أخيرا الانتهاء من إجراء أول مسح شامل للاستثمار الأجنبي FDI في المملكة بالتعاون مع الأسكوا ومع أحد المكاتب الاستشارية المحلية، كما بدأت الهيئة إعداد دراسة لتقييم مناخ الاستثمار في المملكة (المحلي والأجنبي) وتشمل مسحا ميدانيا شاملا وذلك بالتعاون مع البنك الدولي وجامعة الملك عبد العزيز. كما تستضيف الهيئة بشكل دوري اجتماعات مجموعة العمل التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويشارك في تلك الاجتماعات خبراء يمثلون دول الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، وخبراء من الدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD)، وممثلين للبنك الدولي واليونيدو والبنك الإسلامي للتنمية والجامعة العربية ومؤسسة ضمان الاستثمار وهيئات دولية أخرى. وفي هذا السياق أدعو المستثمرين في المملكة إلى دخول مسابقة للحصول على جائزة أفضل مستثمر في مجال توفير الفرص الوظيفية، وجائزة أفضل مستثمر في مجال البحوث والتطوير وذلك على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتنظم هذه المسابقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي طلبت من الهيئة ترشيح الشركات المؤهلة في السعودية للحصول على الجائزة.

> هل لدى الهيئة تعاون مع السفارات السعودية في كافة دول العالم لجذب المستثمرين الأجانب للبلاد؟

- هناك تعاون فعّال بين الهيئة وسفارات المملكة في الخارج بتوجيه كريم من وزير الخارجية، وقد تم تحديد عدد من السفارات والممثليات سوف يتم افتتاح مكاتب للهيئة العامة للاستثمار بها لخدمة المستثمرين وهي: واشنطن ولندن وباريس وطوكيو وسنغافورة وبكين. وأشيد في هذا السياق بجهود وزارة الخارجية نحو تسهيل إجراءات منح تأشيرات الزيارة للمملكة، وصدور تعميم وزير الخارجية باعتماد منح تأشيرات الزيارة للمستثمرين من السفارات مباشرة بحد أقصى خلال 24 ساعة.

> يعاني الكثير من المستثمرين سواء السعوديين أو الأجانب من البيروقراطية العالية؟ هل ناقشت هذه المعضلة مع المسؤولين والوزراء لتسهيل مهمة المستثمر سواء السعودي أو الأجنبي؟ - التنسيق الفعال بين الهيئة والجهات الحكومية عامل أساسي لتحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمارات إلى المملكة، وقد استخدمت الهيئة مبدأ الشراكة والعمل عن قرب مع الجهات الحكومية والخاصة كأحد المبادئ الرئيسة في إعداد وتنفيذ استراتيجيتها.

وفي سياق برنامج تحسين مناخ الاستثمار الذي وجه به خادم الحرمين الشريفين كما سبق الإشارة، قامت الهيئة بإنشاء وكالة متخصصة لتحسين مناخ الاستثمار، ومتابعة التوجيه السامي الكريم، وتم إجراء دراسات مقارنة مع العديد من الدول المتميزة في جذب الاستثمار، وذلك بوضع بدائل لكل من إجراءات الاستثمار وكيفية تطوير وتسريع فترة إنجازها.

كما تم عقد اجتماعات مكثفة مع كبار المسؤولين والوزراء ومسؤولي الجهات ذات العلاقة، وقد تم بتعاون ايجابي مشكور من تلك الجهات توقيع 17 اتفاقية بين الهيئة والأجهزة المعنية بالاستثمار، تضمنت آليات عمل محددة لحل معوقات الاستثمار وقد أمر خادم الحرمين الشريفين أخيرا بتطبيق هذه الاتفاقيات، والرفع للمقام السامي بشكل ربع سنوي عن نتائج تنفيذ الهيئة لهذه الاتفاقيات وما تمت إزالته من معوقات. ولا شك أن تنفيذ اتفاقيات تحسين مناخ الاستثمار بالفاعلية المطلوبة يستوجب جهدا أكبر من توقيع الاتفاقيات، ومن المؤمل أن يؤدي ذلك إلى تحقيق تحسن تدريجي، وتطور ملموس في مناخ الاستثمار في السعودية.

> ما الذي في جعبتكم لسيدات الأعمال وما هي أهم الخطوات التي ستبدأون بتنفيذها لجذب الاستثمارات النسائية المحلية والعالمية؟

الهيئة لا تفرق في تعاملها مع رأس المال ولا تتساءل إن كان مؤنثاً أم مذكراً، حيث انها تقدم خدماتها وكافة التسهيلات الممكنة لهما معاً دون أي تفرقة.

وقد بدأ دور المرأة يتنامى في الحركة الاستثمارية بالمملكة، وأصبح لدينا ولله الحمد قاعدة عريضة من سيدات الأعمال اللائي بدأن في التفاعل مع الحركة الاقتصادية في المملكة ويساهمن في المؤتمرات والفعاليات الاقتصادية محلياً وإقليمياً ودولياً.

وسوف تقوم الهيئة ومن خلال مراكز الخدمات الشاملة التابعة لها في عدد من مناطق المملكة بتخصيص أماكن مستقلة للنساء لخدمة المستثمرات ووضع خطط عملية لتعزيز الثقافة الاستثمارية لدى سيدات الأعمال وتوجيههن نحو فرص الاستثمار المتوفرة، هذا بالإضافة إلى الدور الداعم الذي تلعبه الهيئة مع صندوق المئوية لتشجيع المرأة السعودية لدخول عالم المال والأعمال عن طريق إنشاء أعمال خاصة بالنساء يساهمن خلالها في توفير فرص وظيفية لزميلاتهن.

مشاركة Tweet Like 0

بريـد طبـاعة